

سيناريو مقترح لقاعدة السياسة النقدية برؤى إسلامية

في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

د. مصطفى كاظمي نجف ابادي (الكاتب المسؤول)

أستاذ، مركز بحوث الحوزة والجامعة، كلية العلوم والمعارف، جامعة المصطفى العالمية، قم، إيران

mostafakaemi@rihu.ac.ir

د. قاسم عسكري

أستاذ مساعد، كلية العلوم والمعارف، جامعة المصطفى العالمية، قم، إيران

Gh.asaman1351200@gmail.com

د. مصطفى كامل رشيد

أستاذ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق

dr-mustafa-kamel@uomustansiriyah.edu.iq

نجلة شمعون شليمون

طالبة دكتوراه، كلية العلوم والمعارف، جامعة المصطفى العالمية، قم، إيران

nashch70@gmail.com

Proposed scenario for the monetary policy base with Islamic visions in Iraq for the period 2010-2022

Dr. Mostafa Kazemi Najafabadi (Responsible Author)

Professor , Seminary and University Research Center , Faculty of Science
and Knowledge , Al-Mustafa International University , Qom , Iran

Dr. Qasem Askari

Assistant Professor , Faculty of Science and Knowledge , Al-Mustafa
International University , Qom , Iran

Dr. Mustafa Kamel Rashid

Professor , College of Administration and Economics , Al-Mustansiriya
University , Iraq

Najla Shimon Shlimon

PhD Student , Faculty of Science and Knowledge , Al-Mustafa
International University , Qom , Iran

Abstract:-

The research aims to study the need for new monetary instruments in accordance with Islamic law to keep pace with contemporary changes in the monetary system in Iraq in light of contemporary economic crises. Through monetary, financial and real indicators, and studying the possibility of finding alternative Islamic instruments for traditional monetary instruments. The research problem was that monetary policy in Iraq faces a major challenge represented by the necessity of developing monetary policy instruments in Iraq that are effective and compatible with the provisions of Islamic law, as relying on a fixed interest rate without considering the real sector and the real economy cannot solve the problem of high inflation, savings, income, investment, and economic growth. The importance of the research lies in its attempt to prove that the Central Bank of Iraq can practice its monetary policy effectively; in light of an Islamic economic system based on the principle of justice, stability and efficiency, where the monetary policy of the Central Bank of Iraq can achieve its goals through its proposed quantitative and qualitative tools. The research also assumed that the expected potential profit rate (participatory) as an alternative to the interest rate is very important to organize the procedures and mechanisms of monetary policy to reach its ultimate goals. According to the intellectual, scientific and logical foundations and starting points of Taylor's rule for monetary policy enhanced by the Islamic dimension.

To achieve the objectives of the research and prove its hypotheses, the analytical, descriptive and quantitative approach was used, as a scientifically acceptable proposal was developed on an Islamic formulation of the monetary policy rule according to the intellectual, scientific and logical foundations and starting points of Taylor's rule for monetary policy for the possibility of shifting from a positive monetary policy to an Islamic monetary policy in the Iraqi economy (using several indicators through which we can investigate the relationship of the variables of the function with each other during the study period), and using the joint integration relationships and the Ardel model, and quarterly data were adopted for the variables of the study model for the period q12010-q42022 and using the program (Eviews13),

Key words: Taylor's rule , monetary policy , central bank , participatory profit (expected) , Islamic theory , Iraq.

المخلص:-

سعى هدف البحث في دراسة الحاجة إلى أدوات نقدية جديدة وفقاً للشريعة الإسلامية بحيث تواكب التغيرات المعاصرة في النظام النقدي في العراق في ظل الازمات الاقتصادية المعاصرة. من خلال مؤشرات نقدية ومالية وحقيقية، ودراسة امكانية إيجاد أدوات بديلة إسلامية للأدوات النقدية التقليدية، وتمثلت مشكلة البحث في ان السياسة النقدية في العراق تواجه تحدياً كبيراً يتمثل بضرورة تطوير أدوات للسياسة النقدية في العراق على ان تكون فعالة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ ان الاعتماد على سعر الفائدة الثابت دون النظر إلى القطاع الحقيقي والاقتصاد الحقيقي لا يمكن أن يحل مشكلة ارتفاع التضخم والمدخرات والدخل والاستثمار، وغو الاقتصاد. وتكمن اهمية البحث في محاولته لإثبات أنه بإمكان البنك المركزي العراقي أن يمارس سياسته النقدية بفاعلية؛ في ظل نظام اقتصادي إسلامي يقوم على أساس مبدأ العدالة والاستقرار والكفاءة حيث يمكن للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي من خلال أدواتها الكمية والكيفية المقترحة في تحقيق اهدافها. كما افترض البحث ان معدل الربح الاحتمالي المتوقع (التشاركي) كبدل لسعر الفائدة مهم جداً لتنظيم اجراءات واليات السياسة النقدية للوصول إلى أهدافها النهائية. وفق الأسس والمنطلقات الفكرية والعلمية والمنطقية بقاعدة تايلور للسياسة النقدية المعززة بالبعد الإسلامي.

ولتحقيق اهداف البحث واثبات فرضياته تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي والكمي إذ تم وضع مقترح مقبول علمياً حول صياغة إسلامية لقاعدة السياسة النقدية وفق الأسس والمنطلقات الفكرية والعلمية والمنطقية بقاعدة تايلور للسياسة النقدية لامكانية التحول من سياسة نقدية وضعية إلى سياسة نقدية إسلامية في الاقتصاد العراقي (باستخدام عدة مؤشرات التي يمكن من خلالها أن نستقصي علاقة متغيرات الدالة مع بعضها خلال مدة الدراسة)، وباستخدام علاقات التكامل المشترك ونموذج اردل، وتم اعتماد بيانات ربع سنوية لتغيرات نموذج الدراسة للمدة q12010-q42022 وباستخدام برنامج (Eviews13)،

الكلمات المفتاحية: قاعدة تايلور، السياسة النقدية، البنك المركزي، الربح التشاركي (المتوقع)، النظرية الإسلامية، العراق.

المبحث الأول منهجية البحث

أولاً: المقدمة:-

في السنوات الأخيرة، دخلت العديد من الدول في تجربة التمويل الإسلامي. على الرغم من وجود بنية تحتية مصرفية ونقدية تقليدية، فإن إنشاء مؤسسات إسلامية قد يكون أمراً صعباً، لأنه من المفترض أن تلتزم بالشريعة في الوقت الذي تعمل فيه جنباً إلى جنب مع أمثالها التقليديين. ومع ذلك، فعندما يتعايش النظامان الماليان معاً، تصبح الممارسة السياسية النقدية تحدياً حقيقياً يتطلب الكثير من الأفكار. في الواقع، فإن حظر بعض الممارسات، مثل استخدام أنواع الفوائد، من جانب التمويل الإسلامي، يخلق حاجة حقيقية لتصميم أدوات تتوافق مع مبادئ الشريعة. إن الأساس المنطقي وراء اقتراح معدل الربح الاحتمالي المتوقع (التشاركي) كبديل لسعر الفائدة بُني بعد أن أثبتت لنا الأزمة المالية الأخيرة أن سعر الفائدة، المهم جداً لتنظيم إجراءات واليات السياسة النقدية للوصول إلى أهدافها النهائية، قد فشل في دعم السلطة النقدية من اجل الوصول إلى اهدافها ليس فقط في الشرق، بل في الغرب أيضاً. في هذه الظروف، نحتاج إلى البحث عن نهج بديل لإدارة السياسة النقدية والتحكم فيها بطريقة مستدامة، فسعر الفائدة الثابت دون النظر إلى القطاع الحقيقي والاقتصاد الحقيقي لا يمكن أن يحل مشكلة ارتفاع التضخم والمدخرات والدخل والاستثمار، ونمو الاقتصاد. ولذلك، نقوم في هذا الجزء من البحث بمحاولة علمية بسيطة لأجل وضع مقترح مقبول علمياً حول صياغة إسلامية لقاعدة السياسة النقدية باستخدام قاعدة (تايلور)، الهدف منها مساعدة صناع القرار النقدي ودفعهم نحو طاولة النقاش من اجل بلورة هذه الافكار وانضاجها عملياً لكي تتمكن سوية من مزاججة النظرية الإسلامية بالنظرية الوضعية، بوصفها سبيلاً لزيادة حكمة القرار النقدي المعزز للبعد الإسلامي.

ثانياً: مشكلة البحث:

ان الاعتماد على سعر الفائدة الثابت دون النظر إلى القطاع الحقيقي والاقتصاد الحقيقي لا يمكن أن يحل مشكلة ارتفاع التضخم والمدخرات والدخل والاستثمار، ونمو

(٦٩٠) سيناريو مقترح لقاعدة السياسة النقدية برؤى اسلامية في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠١٠

الاقتصاد. ولذلك، يتوجب القيام بمحاولة علمية بسيطة لأجل وضع مقترح مقبول علمياً حول صياغة إسلامية لقاعدة السياسة النقدية وفق الفكر الإسلامي.

ثالثاً: فرضية البحث:

ان معدل الربح الاحتمالي المتوقع (التشاركي) كبديل لسعر الفائدة مهم جداً لتنظيم إجراءات واليات السياسة النقدية للوصول إلى أهدافها النهائية. وفق الأسس والمنطلقات الفكرية والعلمية والمنطقية بقاعدة تايلور للسياسة النقدية المعززة بالبعد الإسلامي.

رابعاً: اهداف البحث:

اقترح الأدوات النقدية الإسلامية كنهج إسلامي للعملية النقدية المصرفية المركزية. من المفترض أن البنك المركزي قد لا يتعامل مع العائد غير المؤكد للمشروع (الأصول) وأن هدف سياسته النقدية النهائي هو تحقيق الاستقرار في الإقتصاد من خلال استخدام السيولة الزائدة (الخاملة) في الإقتصاد.

خامساً: اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في محاولته لإثبات أنه بإمكان البنك المركزي العراقي أن يمارس سياسته النقدية بفاعلية؛ في ظل نظام اقتصادي إسلامي يقوم على أساس مبدأ العدالة والاستقرار والكفاءة حيث يمكن للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي من خلال أدواتها الكمية والكيفية المقترحة في تحقيق اهدافها

سادساً: منهجية البحث:

لقد اعتمد البحث على الجمع بين المنهجين التحليلي الوصفي والمنهج الكمي باستخدام نموذج اردل ونظرية المربعات الصغرى (ols) وفق بيانات ربع سنوية لمتغيرات نموذج الدراسة للمدة 2022-q4-2010-q1.

سابعاً: الدراسات السابقة:

أ: الدراسات المحلية:

١- دراسة: الوادي، كاظم عمار مجيد (٢٠٠٩)

عنوان الدراسة: آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة ١٩٨١-٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والإقتصاد، ٢٠٠٩.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ماهية وأبعاد النظام الاقتصادي والنقدي الإسلامي، عن طريق دراسة مبادئه وافتراضاته بهدف إيجاد الأسس التي تستند إليها النظرية الاقتصادية والنقدية الإسلامية، ومن ثم إمكانات تطبيقها في الواقع، من خلال دراسة وعرض إمكانات التطبيق في الجزء النظري من الدراسة، لتكون معياراً لكشف منابع الالتقاء أو الابتعاد عن المنهج الإسلامي في الجزء التطبيقي من الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة: ان القطاع الحقيقي والقطاع النقدي وفق الاقتصاد الإسلامي يرتبط برباط وثيق، حيث يتم التكامل باحلال الربح المشروع محل سعر الفائدة (الربا).

٢- دراسة: جمالي، علي شنشول ٢٠٠٩.

عنوان الدراسة: دراسة تحليلية: لوظائف النقود الديناميكية والمشتقة في الإقتصاد الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع٢٢٤، ٢٠٠٩.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الوظائف الديناميكية والوظائف المشتقة للنقود في الإقتصاد الإسلامي وإمكانية الاستفادة منها لتطبيقها في الحياة اليومية لخدمة الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني والبشرية كافة. وتوصلت هذه الدراسة إلى ان النقود في الإقتصاد الإسلامي تحد من الاثار السلبية للعولمة، ومحاربة التضخم النقدي، عن طريق تحريم سعر الفائدة والاكنتاز ومراقبة الأسعار، والتعامل بالنقود الكتابية وعدم كسر قيمة النقود وإيجاد المناخ الملائم لعمل المصارف الإسلامية في النظام العالمي الجديد وذلك بتطبيق مختلف صيغ الاستثمار والتمويل المتمثلة بالمضاربة وبالمشاركة والمراجعة.

ب. الدراسات العربية:

١- دراسة: مدير حلیم، ٢٠٢٢

عنوان الدراسة: كفاءة ادوات السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي في السياستين التوسعية والانكماشية بحث منشور في مجلة الشهاب للبحوث والدراسات الاسامية، معهد

العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، مج ٨، ع ١٤، ٢٠٢٢.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كفاءة استخدام ادوات السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي للسياستين التوسعية والانكماشية باستخدام نماذج اقتصادية لقياس تأثير أدوات السياسة النقدية الإسلامية على الاستقرار الاقتصادي ومقارنة نتائج النماذج مع نتائج البلدان التي تعتمد على سعر الفائدة كأداة رئيسية للسياسة النقدية. وتوصلت هذه الدراسة: إلى أن أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي تمتاز بالتنوع والمرونة والفعالية في السوق النقدية سواء في حالة استخدام سياسة نقدية توسعية أو انكماشية.

٢- دراسة محمد، عبد الله شاهين (٢٠١٧)

عنوان الدراسة: كفاءة أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي، بحث منشور في مجلة الجزائرية للعلوم والدراسات الاقتصادية، مج ٨، ٢٠١٧. هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية إسلامية للسياسة النقدية وادواتها المستخدمة وفق الشريعة الإسلامية في ظل تنوع الانظمة الاقتصادية. وتوصلت هذه الدراسة: إلى إن التحويل من النقود عالية القوة إلى ودائع بأي كمية، والعكس في ظل الاحتياطي الكامل يؤدي إلى تغيير في مكونات عرض النقود، ولا يؤثر في العرض الكلي للنقود ولا في الاستقرار الإقتصادي.

ج- الدراسات الاجنبية:

١- دراسة ([Taha Eğri, 2021](#) & [Zeyneb Hafsa Orhan](#))

Study title; Islamic Monetary Economics Finance and Banking in Contemporary Muslim Economies , 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المبادئ الاساسية للتمويل الإسلامي في ظل الإقتصادات الإسلامية المعاصرة.

وتوصلت هذه الدراسة: إلى إن أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تعتمد على متغير معدلات المشاركة في الربح.

٢- دراسة ([Fahim Khan , 2020](#) & [Zohra Jabeen](#))

Study title, Monetary economics and monetary policy in Islamic perspective, Edition1st Edition,2020.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اسس الاقتصاد النقدي في الفكر الإسلامي والمعالجات الممكنة.

وتوصلت هذه الدراسة: إلى إن إن بعض الجوانب المهمة في النظام النقدي والسياسات المطلوبة له من أجل جعل الصيرفة الإسلامية تنمو قبل البنوك التقليدية، يظهر الجانب الحقيقي للروح الإسلامية في العمل المصرفي الإسلامي.

الدراسة الحالية وأهم ما يميزها (التطوير والابداع)

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي:

- تطرقت هذه الدراسة إلى سيناريوهات تجريبية بالامكان العودة إليها في مسألة التحول نحو نظام نقدي إسلامي. حيث ركزت الدراسات السابقة على البنوك المركزية الإسلامية ولم تتطرق إلى البنوك التي تستخدم سياسة نقدية تقليدية التي تضم في طياتها ملامح سياسة نقدية إسلامية.
- كذلك تطرقت هذه الدراسة إلى اختبارات في امكانية استحداث أدوات نقدية جديدة وفقاً للشريعة الإسلامية بحيث تواكب التغيرات المعاصرة في النظام النقدي في العراق في ظل الازمات الاقتصادية المعاصرة.

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي

أولاً - مفهوم معدل الربح الاحتمالي المتوقع (التشاركي):

يشير مفهوم معدل الربح الاحتمالي في النظام النقدي الإسلامي، بأنه سيطرة البنك المركزي على غالبية الودائع الاستثمارية وبناءً على ذلك، يمكن للبنك المركزي تعديل معدل المشاركة كما يراه مناسباً، مع الأخذ في الاعتبار مسار النشاط الاقتصادي في مواقف معينة^(١)، مثل:

١. **الركود الاقتصادي:** عندما يتجه الاقتصاد نحو الركود ويحتاج إلى دفعة، يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة المشاركة على ودائعه لدى البنوك التجارية. نتيجة لذلك

ينخفض معدل المشاركة في السوق. إذا كان مولّي القطاع الخاص غير مستعدين لإقراض أموالهم، فإن البنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي للتمويل بالسعر المنخفض. هذا الانخفاض في الطلب على النقود من القطاع الخاص يجبرهم على قبول السعر الذي يحدده البنك المركزي، وإلا سيتم فرض الزكاة على أموالهم. وبالتالي، يصبح السعر الذي يحدده البنك المركزي هو سعر السوق. من المهم أن نلاحظ أن النظرة التشاؤمية لرجال الأعمال لا تحد من فعالية هذه الأداة، كما هو الحال في النظام الرأسمالي، حيث تختلف النتائج في النظام الإسلامي. ففي النظام الإسلامي قد يفقد رجل الأعمال جهده فقط، على غرار التكهّنات، ما لم يثبت خطئه. إذا كان مالك المشروع شركة، فإنهم سيخسرون فقط نسبة مشاركتهم في رأس المال على كل حال لن يكون هناك مديونية لاي جهة على رأس مال المشروع.

٢. الاتجاهات التضخمية: عندما يتجه الإقتصاد نحو التضخم، مما يشير إلى وجود فائض في النقد المتداول، فإن البنك المركزي لديه القدرة على زيادة نسبة المشاركة على ودائعه. سيؤدي هذا الانخفاض في الطلب على رأس المال الذي سيتم استثماره، الذي بدوره يؤدي إلى تقليل طلب الحكومة على النقود للاستثمار في شهادات الاستثمار الحكومية حتى لو قدم القطاع الخاص أمواله مقابل نسب مشاركة صغيرة، فإنه لا يستطيع تلبية جميع طلبات رجال الأعمال. وبالتالي يجب زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص يليها السوق ككل^(٢).

ويتم تحديد نسب المشاركة في الربح والخسارة من قبل البنك المركزي الإسلامي وفق مستويان هما^(٣):

١. المستوى الأول: تحديد نسبة مشاركة البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك. تنخفض النسبة عندما يتم توجيه التمويل نحو المجالات المطلوبة، مما يؤدي إلى زيادة هوامش الربح وتحفيز البنوك على التركيز على تلك الأنشطة. وعلى العكس من ذلك إذا زادت النسبة ضمن نشاط ممول يقلل من هامش ربح البنك، فإنه يمتنع عن توسيع الائتمان في هذا المجال.

٢. المستوى الثاني: تعديل الحد الأدنى والحد الأقصى لمعدلات المشاركة في أرباح البنوك الأخرى على أساس أهمية الأنشطة الاقتصادية. لا ينبغي أن يكون النطاق بين الحد الأدنى والحد الأقصى كبيراً جداً لتجنب التأثير بشكل كبير على هوامش الربح. وهذا يشجع الطلب على أموال البنوك للتحرك تدريجياً نحو تطوير الفروع والأنشطة ذات هوامش ربح أعلى. من خلال التمييز بين تقاسم الأرباح على أساس جوانب مختلفة من النشاط الإقتصادي، فإنه يساهم في تخصيص الموارد بما يتماشى مع أهداف السياسة الوطنية.

ثانياً - مفهوم قاعدة تايلور:

قاعدة تايلور هي قاعدة تستهدف أسعار الفائدة في السياسة النقدية. تم اقتراح هذه القاعدة في عام ١٩٩٢ من قبل الاقتصادي الأمريكي (جون تايلور)، توفر قاعدة تايلور مبادئ توجيهية لتحديد سعر الفائدة المستهدف على أساس التضخم وفجوات الإنتاج. وتمثلها المعادلة التالية^(٤):

$$r = p + 0.5y + 0.5(p - 2) + 2 \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

r = سعر الفائدة الاسمي قصير الاجل (سعر السياسة).

p = معدل التضخم خلال الأرباع السابقة.

y = النسبة المئوية لانحراف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن الناتج الحقيقي المستهدف.

في هذه الحالة فإن $100 \diamond y = (y^* - y) / y^*$ ، حيث y هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و y^* هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المستهدف.

$0.5(p - 2)$ = معامل استجابة التضخم.

$0.5(y)$ = معامل استجابة فجوة الإنتاج.

١- المتضمنات الاقتصادية في القاعدة:

$r =$ سعر الفائدة على الأموال. هو سعر الإقراض بين البنوك ليلة واحدة وأيضاً سعر الفائدة الذي يديره بنك المركزي للتأثير بشكل مباشر على الاحتياطات المصرفية التي تحتفظ بها البنوك (سعر السياسة).

$p =$ التضخم أو الانكماش للعام الماضي (لمدة أربعة اشهر).
التضخم والانكماش عبارة عن تغيرات في المستوى العام للأسعار، إما بالارتفاع مع التضخم أو بالانخفاض مع الانكماش. إن وجود قدر صغير من التضخم هو المعيار السائد في معظم الاقتصادات حول العالم، بحيث لا يكون للدولار في عام واحد نفس قيمة الدولار في عام مختلف على سبيل المثال.

$y =$ الحرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف الذي حدده صناع السياسات، في شكل نسبة مئوية. تمثل المتغيرات الثلاثة معاً مقدار الزيادة في سعر الفائدة التي سيقوم بها البنك المركزي استجابة لارتفاع التضخم وفجوة الإنتاج.

تنص قاعدة تايلور على أن زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة يجب أن تدفع البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة الاسمي بأكثر من نقطة مئوية واحدة. حيث أن سعر الفائدة الحقيقي هو (تقريباً) سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم، ويعني ذلك أنه عندما يرتفع معدل التضخم، ينبغي زيادة سعر الفائدة الحقيقي. إن الفكرة القائلة بأن سعر الفائدة الاسمي يجب رفعه "أكثر من واحد مقابل واحد" لتهدئة الاقتصاد عندما يزيد التضخم (وهذا يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الحقيقي) أطلق عليها اسم مبدأ تايلور. يفترض مبدأ تايلور وجود توازن محدد فريد للتضخم. إذا تم انتهاك مبدأ تايلور، فقد يكون مسار التضخم غير مستقر. وهذا يعني أن القاعدة تنتج سعر فائدة حقيقي مرتفع نسبياً (سياسة نقدية "متشددة") عندما يكون التضخم أعلى من هدفه أو عندما يكون الناتج أعلى من مستوى التوظيف الكامل، وذلك من أجل تقليل الضغوط التضخمية. ويوصي بمعدل فائدة حقيقي منخفض نسبياً (سياسة نقدية "سهلة") في الوضع المعاكس، لتحفيز الإنتاج. في بعض الأحيان قد تتعارض أهداف السياسة النقدية، كما هو الحال في حالة الركود التضخمي، عندما يكون التضخم أعلى من هدفه مع وجود فجوة كبيرة في الناتج.

وفي مثل هذه الحالة، تحدد قاعدة تايلور الأوزان النسبية المعطاة لتقليل التضخم مقابل زيادة الإنتاج*.

٢- أهمية قاعدة تايلور:

توفر قاعدة تايلور إطاراً منهجياً لتحديد أسعار الفائدة. تساعد قاعدة تايلور على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الحفاظ على معدل تضخم منخفض وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

٣- مبدأ تايلور في الاقتصاد

يؤكد مبدأ تايلور أن البنوك المركزية يجب أن تستخدم بيانات التضخم والنتائج المحلي الإجمالي للتوصل إلى هدف لسعر الفائدة على الأموال الذي يساعد في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وقد يفعلون ذلك من خلال استخدام قاعدة سياسية، في شكل صيغة رياضية، تحدد مقدار تعديل سعر الفائدة على الأموال عندما تنحرف البيانات عن التوقعات.

وفي هذا السياق كي نقوم باقتراح معادلة لامكانية التحول من سياسة نقدية وضعية إلى سياسة نقدية إسلامية وفق قاعدة تايلور*، بإمكانية احلال سعر الصرف الاسمي محل معدل التضخم عندما يعتمد البنك المركزي سياسة استهداف سعر الصرف، وعليه ستكون صياغة المعادلة (١) كالآتي:

$$i = EX + 0.5y + 0.5(EX - 2) + 2.....(2)$$

حيث أن:

= سعر الفائدة الاساس i

= سعر الصرف، الرسمي دينار/دولار EX

= الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المستهدف y

المبحث الثالث

الإطار التحليلي لدالة السياسة النقدية المعززة بالبعد الإسلامي

لصياغة دالة للسياسة النقدية في إطار النظرية الإسلامية للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢ واثبات فرضية البحث، سيتم احلال الربح المتوقع أو (الربح التشاركي الإسلامي للبنك المركزي مع الجهاز المصرفي) محل سعر الفائدة في المعادلة (٢) لسنوات الدراسة، وتم التوقع بالاعتماد على بالاعتماد على متغيرات اقتصادية كلية، سعر سياسة *البنك المركزي العراقي كونه السعر الذي تدور حوله معدلات العائد للاقتصاد الإسلامي أو السعر الذي تدور حوله أسعار فائدة الاقتصاد الوضعي (سعر الصرف، قرارات السياسة النقدية (فيما يخص معدل التضخم المستهدف، نمو عرض النقد)، إذ أن زيادة عرض النقد الواسع، تؤدي إلى زيادة السيولة في السوق، مما يسهل على الشركات الحصول على التمويل، وبالتالي يساهم في زيادة أرباحها. وتم اسنخدام (مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة) لتصبح متغيرات المعادلة بالشكل التالي:

متغيرات المعادلة الخاصة بالتبؤ بالربح التشاركي

$$Re=y+inf^*+ex+m_2.....(٣)$$

حيث أن:

Re = معدل الربح المتوقع (الربح التشاركي) الافتراضي

y = معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)

Inf = معدل التضخم المستهدف (معبّر عنه بالتغير بالرقم القياسي لاسعار المستهلك (الأساس)

Ex = سعر الصرف الرسمي (دينار / دولار).

m₂ = عرض النقد الواسع.

١- تقدير قيم (الربح المتوقع أو التشاركي) باستخدام نموذج الانحدار

إن استخدام نموذج الانحدار لتقدير قيم متوقعة من المتغيرات هو أسلوب شائع لإيجاد البيانات المفقودة. يعتمد هذا الأسلوب على فكرة أن القيم المفقودة لمتغير ما يمكن توقعها من

سيناريو مقترح لقاعدة السياسة النقدية برؤى إسلامية في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠١٠ (٦٩٩)

قيم المتغيرات الأخرى المؤثرة في المتغير المفقود في نفس مجموعة البيانات.

تم صياغة سيناريو وفق بيانات للمتغيرات المذكورة في المعادلة (١٣) وهي مجرد تنبؤات افتراضية، وقد تتحقق اولا تتحقق في الواقع. وفق المعادلة التالية:

$$ie = \beta_0 + \beta_1 * y - \beta_2 * inf^* - \beta_3 * Ex + \beta_4 * m_2 + \varepsilon \dots \dots \dots (4)$$

ووفق المعادلة (٤) تم تقدير الربح التشاركي وفق بيانات ربع سنوية للمدة -٢٠١٠q1 و٢٠٢٢q4))، لتصبح معادلة السياسة النقدية وفق قاعدة تايلور الافتراضية بالشكل التالي:

$$ie = EX + 0.5y + 0.5(EX - 2) + 2 \dots \dots \dots (5)$$

حيث أن:

=معدل الربح المتوقع (الربح التشاركي) الافتراضي ie

بالمقابل سيتم احتساب النمو المستهدف للنتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة وفق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنوات الدراسة (بيانات ربع سنوية).

إن استخدام سياسة معدل الربح الإسلامي بدلاً من استخدام أسعار الفائدة كما هو الحال في السياسة النقدية التقليدية، يمكن الاقتصاد الإسلامي من تعديل نسب المشاركة في الأرباح على الأدوات المالية الإسلامية. ويمكن أن تؤدي زيادة نسبة المشاركة في الربح إلى تشجيع الادخار وتقليل الاستهلاك، وبالتالي التحكم في التضخم. كذلك تنظيم عرض النقد.

٢- المضامين الاقتصادية لقاعدة تايلور المعززة بالبعد الإسلامي

إن فكرة إحلال الربح التشاركي محل سعر الفائدة في قاعدة تايلور يطلق العنان نحو اعتناق الأسلوب التكييفي المنهجي لقاعدة السياسة النقدية تكون متوافقة أكثر مع معطيات الاقتصاد العراقي، طالما انها تعمل على إزاحة سعر الفائدة نحو الخارج قصراً (لعدم فاعليته لمدة طويلة من الزمن، التحفظات التي تنطوي في متضمناتها المخالفة الشرعية في التعامل به وغيرها)، واستبداله بالربح التشاركي والذي يعبر الأخير عن متضمنات اقتصادية أكثر أهمية للحقائق الاقتصادية، ولعل أهمها مناخ الاستثمار، الاستقرار الاقتصادي، التوقعات، مخاطر سعر الصرف وغيرها. فكلما انخفض الربح التشاركي دل ذلك على

وجود اختناقات أو مشاكل أو اضطرابات في الأسواق المحلية وعلى صناع السياسة النقدية تهيئت الأدوات الضرورية بلوغ المعالجات المناسبة من اجل الحفاظ على صلاحية وسريان تلك القاعدة النقدية المتبعة.

إن العلاقة بين سعر الصرف والربح التشاركي هي علاقة عكسية، إذ ان ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية اتجاه العملة الاجنبية (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح المتولدة من الاستثمار إلى مستويات اقل من المتوقعة، بافتراض أن الاستثمار قد جرى تمويله بالعملية المحلية فقط. والعكس يحدث عندما يتم تمويل الاستثمار بالعملية الأجنبية، إذ تنشئ علاقة طردية بين سعر الصرف والربح التشاركي إزاء العوائد المتولدة من ذلك الاستثمار (بافتراض أن التدفقات النقدية الخارجة بالعملية الأجنبية).

وفي حال تم تسديد تكلفة المدخلات المستوردة بالعملية الأجنبية فان ذلك سيؤثر سلباً في اجمالي الأرباح المتولدة من الاستثمار، ومن ثم فان ارتفاع سعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض الربح التشاركي^(٥).

اما العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المستهدف والربح التشاركي هي علاقة طردية، إذ كلما تم تحديد مستوى مرتفع من الناتج المستهدف تم تعبئة أدوات السياسة النقدية صوب زيادة الاستثمار بكافة انواعه مما يؤدي إلى ارتفاع الربح التشاركي^(٦).

وعدّ الناتج المستهدف أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الربح التشاركي أو المتوقع الإسلامي. إذ يُشارك المستثمر في مخاطر المشروع بنسبة تتناسب مع الناتج المستهدف^(٧).

٣- الإطار التحليلي لدالة السياسة النقدية وفق قاعدة تايلور المعززة بالبعد الإسلامي

أ: توصيف متغيرات النموذج القياسي: تم اختيار عدة مؤشرات التي يمكن من خلالها أن نستقصي علاقة متغيرات الدالة مع بعضها خلال مدة الدراسة، وهم الربح المتوقع (أو الربح التشاركي) (المتغير التابع)، و المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الاسمي، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة).

جدول (١)

متغيرات نماذج قياس واختبار لقاعدة تايلور المعززة بالبعد الإسلامي للمدة (q12010-q42022)

المتغيرات	المصطلح	المتغيرات	المصطلح
γ^*	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة المستهدف	(ie)	معدل الربح المتوقع أو الربح التشاركي
EX	سعر الصرف الرسمي/ دينار دولار		

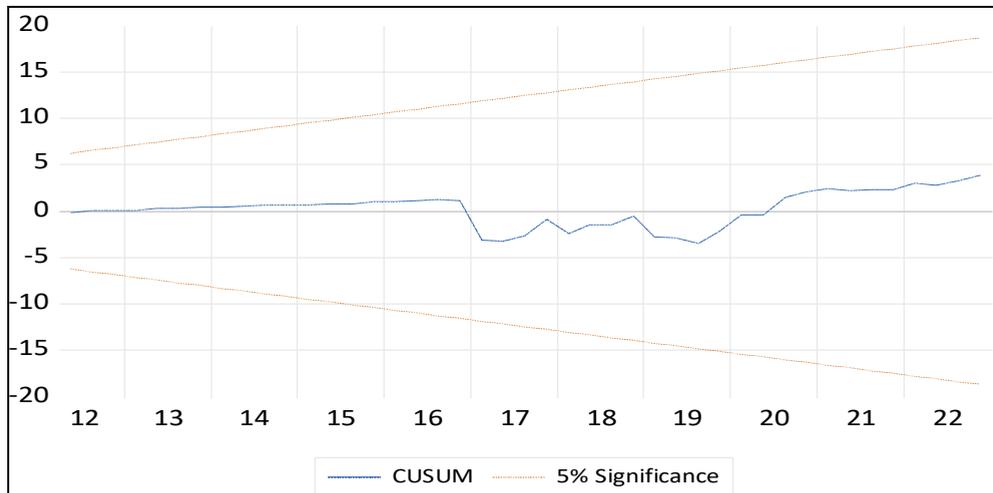
الجدول من اعداد الباحثة وفق ماورد اعلاه.

ب- نتائج الدراسة القياسية

باستخدام علاقات التكامل المشترك ونموذج اردل، وتم اعتماد بيانات ربع سنوية لمتغيرات نموذج الدراسة للمدة q12010-q42022، تبين أن المعالم الهيكلية للنموذج استقرت عند الفرق الثاني ومستوى معنوية (٥٪).

شكل (١)

استقرار المعالم الهيكلية للنموذج

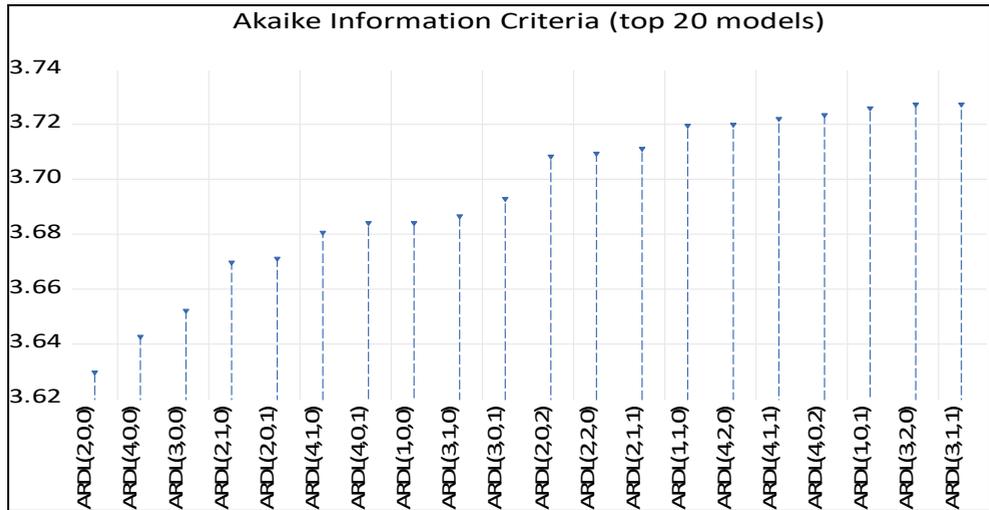


المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى نتائج برنامج (13) Eviews

وتبين إن اقصر مدة تباطؤ وافضل نموذج ممكن اختياره هو (١.٠.٠) بحسب مؤشر اكايكى كما يوضحه الشكل (٢).

شكل (٢)

مؤشر اكاكي لنموذج السياسة النقدية في العراق وفق قاعدة تايلور المعززة بالبعد الإسلامي
للمدة (q12010-q42022)



المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى نتائج برنامج Eviews (13)

ج: تقدير الأتمودج

تم تقدير الأتمودج باستخدام نموذج اردل باستخدام الصيغة الخطية*، وتم اعتماد بيانات ربع سنوية للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢ q42022 لأغراض القياس، وبذلك يكون عدد المشاهدات (٥٢) مشاهدة. وكانت نتائج التقدير للأتمودج كما هي في جدول (٢): -

جدول (٢)

نتائج تقدير متغيرات دالة السياسة النقدية وفق قاعدة تايلور المعززة بالبعد الإسلامي للمدة (q12010-q42022)

Dependent Variable: Y						
Method: ARDL						
Date: 06/29/24 Time: 15:32						
Sample: 2010Q3 2022Q4						
Included observations: 50						
Dependent lags: 4 (Automatic)						
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2						
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)						
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)						
Number of models evaluated: 100						
Selected model: ARDL(2,0,0)						
Variable	Coefficie	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.*	
Y(-2)	0.31005	5913959	0.145985	4833012	2.1238818	0.03921046287565403
X1	0.06419	9182525	0.036954	1973626	1.7372636	0.08918155985729376
X2	0.00577	6471261	0.002492	3614204	2.3176699	0.02507230705298068
C	4.87213	2598541	2.647178	4756527	1.8405002	0.07229469731322449
R-squared	0.79257	7645301		Mean dependent		7.959999999940001
Adjusted R-squared	0.77414	9105		var		2.91251365408451
S.E. of regression	1.38416	3947513		S.D. dependent		3.58270916948327
Sum squared resid	86.2159	4251184		var		3.773911470026084
Log likelihood	84.5677	2923708		Schwarz criterion		3.655520096060958
F-statistic	174	42.9871		Hannan-Quinn		2.101490174933443
Prob(F-statistic)	6270300	165		criter.		
	8.01991	0856180		Durbin-Watson		
	022e-15			stat		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحثة استنادا إلى نتائج برنامج Eviews (13)

ووفقاً لنتائج الجدول (٢) تكون المعادلة بالشكل التالي:

$$ie = 4.87 + 0.064 Y^* + 0.007 EX \dots (6)$$

تشير نتائج التقدير للأ نموذج الثاني أعلاه أن اشارة سعر الصرف جاءت متوافقة مع فروض النظرية الاقتصادية فعند زيادة سعر الصرف العملة المحلية بنسبة (١٪) يؤدي إلى زيادة الربح المتوقع بنسبة (٠.٠٠٧٪)، إذ ان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستيراد، مما يؤدي إلى زيادة أرباح المشروع بالعملية المحلية (بافتراض ان تمويل المشروع بالعملية المحلية)، بالمقابل اظهرت نتائج التقدير أن النمو المستهدف للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مع الربح المتوقع أو التشاركي جاء متوافق مع فروض النظرية الاقتصادية. إذ ظهرت الاشارة موجبة، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية حيث تكون العلاقة طردية، فعند زيادة معدل النمو الاقتصادي المستهدف بنسبة (١٪) يؤدي إلى زيادة الربح المتوقع او التشاركي بنسبة (٠.٠٦٤٪).

كما اظهرت نتائج الدراسة القياسية معنوية النموذج المقدر من خلال اختبار معنوية المعلمات المقدرة (P.value)، ونتائج تصحيح الخطأ، فقد أظهرت نتائج الدالة أن جميع المتغيرات المستقلة و الداخلة في الدالة لها مستوى معنوية اقل من (٥٪) مما يعني أن هذه المتغيرات لها تأثير جوهري ومعنوي، اما القوة التفسيرية R² المعدل فهي قيمة مقبولة احصائياً الامر الذي يشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج تؤثر على المتغير التابع بنسبة (٧٩٪) والباقي (٢١٪) يعود إلى جملة عوامل أخرى لم تدخل النموذج.

هذا وقد اجتاز النموذج جميع الاختبارات القياسية التي تبين خلوه من مشكلة الارتباط التلقائي بين المتبقيات بواسطة اختبار دربن - واتسون (DW) عند مستويات الدلالة (١٪، ٥٪) فضلاً عن وجود علاقة تكامل مشترك قصيرة الأجل بين المتغيرات من خلال اختبار استقرار المعالم الهيكلية للنموذج، مما يعني أن هناك لا يوجد انفصال بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، الأمر الذي اظهر فاعلية بديل سعر الفائدة (الربح المتوقع أو التشاركي) للتأثير على النشاط الاقتصادي، وبالتالي يتطلب الامر ضرورة ايجاد بديل لسعر الفائدة والتحول نحو سياسة نقدية إسلامية.

الاستنتاجات:

١. أن هذا الدور للسياسة النقدية، وتلك الأهداف التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى الوصول إليها، يجعلنا ن فكر في الأدوات والابتكارات المالية الإسلامية؛ التي بإمكانها أن تعين البنك المركزي التقليدي على القيام بدوره ومهامه ضمن تعاليم الشريعة الإسلامية. فضلاً عن إنه بالامكان التحول نحو سياسة نقدية إسلامية للبنك المركزي العراقي تدريجياً بإيجاد بديل لسعر الفائدة.

٢. إن توصيف النموذج الخاص بقاعدة السياسة النقدية في ضوء النظرية الإسلامية يتم على أساس النظرية الاقتصادية، أو على المعلومات المتوافرة عن الظاهرة موضوع البحث والتي يستقصيها الباحث من المتغيرات التي تم قياسها في البحوث والدراسات التطبيقية السابقة.

٣. إن هذه الدراسة تمثل محاولة لامكانية تطبيق سياسة نقدية من منظور إسلامي في العراق من خلال وضع أسس بنوية وهيكلية للسياسة النقدية وباستخدام عدة سيناريوهات، ومحاولة ابتكار معادلة للسياسة النقدية في العراق ومؤائمة أدواتها وفق إطار الشريعة الإسلامية بعد ان تم اختبارها احصائياً ورياضياً، واستخدمت هذه الدراسة سلسلة زمنية تتكون من (١٣) سنة وفق بيانات سنوية وربيع سنوية، ووضع سيناريوهات تستند إلى مؤشرات تمكن من التحول من سياسة نقدية تقليدية إلى سياسة نقدية في ضوء مفاهيم النظرية والشريعة الإسلامية.

٤. أن هناك لا يوجد انفصال بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، الأمر الذي اظهر فاعلية بديل سعر الفائدة (الربح المتوقع أو التشاركي) للتاثير على النشاط الاقتصادي.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات إلى تم التوصل إليها اعلاه توصي الدراسة، بالآتي:

١. ضرورة أن يمارس البنك المركزي سياسة نقدية إسلامية فعالة، من أجل السيطرة على عرض النقد وتنظيم حركة رؤوس الأموال بين الداخل والخارج لتحقيق

السياسة الاقتصادية، والتي هدفها: السيطرة على التضخم، والمحافظة على معدل صرف العملة الوطنية، وتحقيق النمو المستهدف في الناتج المحلي الاجمالي، وتخفيض البطالة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

٢. في ظل مجتمع إسلامي على السلطة النقدية أن تكون علاقتها مع المصارف الإسلامية علاقة تنظيم وتنسيق، ومن ثم تعاون على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. وهي تحتاج لتحقيق ذلك إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية؛ تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مرحة، إضافة إلى توفير المرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية.

٣. أن يكون التحول من سياسة نقدية تقليدية إلى سياسة نقدية إسلامية تدريجياً مع اسلمة النظام المصرفي بصورة تدريجية والاستفادة من تجارب الدول التي اسلمت نظامها النقدي بمراحل تاريخية.

هوامش البحث

- (١) محمد عبد الله المبارك، نموذج البنك المركزي الإسلامي، مجلة التمويل الإسلامي، صندوق النقد العربي، مج ٨، ٢٠٠٥، ص ٢٥٩-٢٧٢.
- (٢) الكفراوي، عوف، بحوث في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٤١٢.
- (٣) الرفاعي، فادي محمد، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٧٤.
- (٤) Taylor, John. "Discretion Versus Policy Rules In Practice Conference Series on Public Policy, Vol. 39, 1993, pp. 195-214. Carnegie-Rochester.
- * ٧ هو متوسط مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، والذي يختلف حسب البلد. في الولايات المتحدة، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام دولار عام ٢٠١٠ كمعيار مرجعي، ٢.٢٥٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩، وهو أمر نموذجي في الاقتصادات المتقدمة. وفي الاقتصادات النامية يكون المتوسط أعلى عادة. على سبيل المثال، في الصين، بلغ المتوسط، باستخدام دولار ٢٠١٠ كمعيار، ٧.٦٨٪ لنفس الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٩. مع مرور الوقت يتغير هذا الرقم مع الاتجاه. منذ بدايتها، نالت صيغة قاعدة تايلور الإشادة والتعديل من قبل الآخرين. على سبيل المثال، أنشأ الدكتور بن برنانكي، الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٢٢، نسخته الخاصة من الصيغة حيث

يستخدم معامل انكماش نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي كقياس للتضخم ويغير معامل الإنتاج إلى ١.٠ بدلاً من استخدام ٠.٥. للمزيد من التفاصيل انظر:

["Solvency rule' versus 'Taylor rule': an alternative interpretation of the relation between monetary policy and the economic crisis".](#) Brancaccio, Emilia no; Fontana, Giuseppe - [Cambridge Journal of Economics](#), 2013, pp17-33. [ISSN .X1١٦-٠٣٠٩](#) [JSTOR .٢٣٦٠١٩٢٢](#)

* تم استخدام قاعدة تايلور للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، للمزيد من التفاصيل، انظر:

- الشيبسي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص١٢-٢٢.

* إن سبب عدم استخدام سعر الفائدة الحقيقي في المعادلة لفشل استخدام هذه الأداة وانتقادها في البنك المركزي السوداني عندما استخدمها للتحويل نحو سياسة نقدية إسلامية، للمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثالث، المبحث الثالث من الاطروحة، الدين، محمد نصر، الربح التشاركي في الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص٢٣-٢٦(٥).

(٦) الدين، محمد نصر، الربح التشاركي في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص٣١.

(٧) الدين، محمد نصر، الربح التشاركي في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص٣٣.

* استعملنا الصيغة الخطية ونصف اللوغارتمية واللوغارتمية المزدوجة في القياس وكانت النتائج غير معنوية، لذلك تم الاعتماد على نموذج البيانات الاعتيادية اي النموذج خطي.

قائمة المصادر والمراجع

١. محمد عبد الله المبارك، نموذج البنك المركزي الإسلامي، مجلة التمويل الإسلامي، صندوق النقد العربي، مج ٨، ٢٠٠٥.

٢. الكفراوي، عوف، بحوث في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٣. الرفاعي، فادي محمد، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤.

٤. Taylor, John. "Discretion Versus Policy Rules In Practice". Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol. 39, 1993.

5. Brancaccio, Emilia no; Fontana, Giuseppe ["Solvency rule' versus 'Taylor rule': an alternative interpretation of the relation between monetary policy and the economic](#)

(٧٠٨) سيناريو مقترح لقاعدة السياسة النقدية برؤى اسلامية في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠١٠

[crisis](#)". *Cambridge Journal of Economics*, [ISSN1٦٦-٠٣٠٩ X](#) [JSTOR2٣٦٠١٩٢٢](#)
2013

٦. الشيبسي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٧.
٧. الدين، محمد نصر، الربح التشاركي في الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
٨. الوادي، كاظم عمار مجيد، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة ١٩٨١-٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٩.
٩. جمالي، علي شنشول، دراسة تحليلية: لوظائف النقود الديناميكية والمشتقة في الإقتصاد الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٢٤، ٢٠٠٩.
١٠. مدبر حلليم، كفاءة ادوات السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي في السياستين التوسعية والانكماشية بحث منشور في مجلة الشهاب للبحوث والدراسات الاسامية، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، مج ٨، ١٤، ٢٠٢٢.
١١. محمد، عبد الله شاهين، كفاءة أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي، ابحاث منشور في مجلة الجزائرية للعولمة والدراسات الاقتصادية، مج ٨، ٢٠١٧.
12. [Taha Geri](#) & [Zeyneb Hafsa Orhan](#) , Islamic Monetary Economics Finance and Banking in Contemporary Muslim Economies , 2021.
13. Fahim Khan & Zohra Jabeen, Monetary economics and monetary policy in Islamic perspective, Edition 1st Edition, 2020.
١٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، السنوات ٢٠١٠-٢٠٢٢.
١٥. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للسياسة النقدية ٢٠١٠-٢٠٢٢.
١٦. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠٢٢.
١٧. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار النقدي والمالي للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢.